رهانات وتحديات ترقية الصادرات الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

The Stakes and Challenges of Promoting the Algerian Exports under the African Continental Free Trade Zone

سفيان بولعراس

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف (ميلة)، s.boulares@centre-univ-mila.dz

الاستلام: 2022/07/30 القبول: 2022/08/29 النشر: 2022/09/24

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل الرهانات والتحديات التي تواجه ترقية الصادرات الجزائرية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية. ومن أجل تحقيق ذلك، تستخدم هذه الدراسة المنهج التاريخي لتتبع نشأة ومسارات منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وانضمام الجزائر إليها، كما تستخدم المنهج التحليلي لتحليل الرهانات والتحديات التي تواجه الصادرات الجزائرية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم الرهانات والتحديات تتمثل في: وجود تكتلات اقتصادية في افريقيا سبقت منطقة التجارة الحرة الافريقية، وضعف القدرات اللوجستية والبنية التحتية المتعلقة بالتجارة في الجزائر، وضعف وغياب البنية التحتية المتعلقة بالتجارة في الدول الافريقية الاخرى، وتبعية العديد من الاقتصادات الافريقية للدول الغربية، وكثرة الخلافات وعدم الاستقرار السياسي في البلدان الافريقية، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية نتيجة اعتمادها على المدخلات المستوردة، إلى جانب العديد من المسائل المتعلقة بمنطقة التجارة الافريقية والتي لم يستكمل إنجازها بعد.

الكلمات المفتاحية: رهانات وتحديات، ترقية، الصادرات الجزائرية، منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

رموز JEL: F150, F130

Abstract:

This study aims to determine and analyse the stakes and challenges facing the promotion of Algerian exports within the framework of the African Continental Free Trade Zone. In order to achieve that, this study uses the historical research method to trace the emergence and paths of the African Continental Free Trade Zone and Algeria's accession to it. It also uses the analytical research method to analyse the stakes and challenges facing the Algerian exports.

The study concluded that the most important stakes and challenges are: the existence of economic blocs in Africa, which preceded the African Free Trade Area; the weakness of logistical capabilities and trade-related infrastructure in Algeria; the weakness and absence of trade-related infrastructure in other African countries; the subordination of many African economies to Western countries; the large number of disputes and political instability in the African countries; the weakness of competitiveness of Algerian products as a result of their dependence on imported inputs; in addition to many issues related to the African Free Trade Zone, which has not yet been completed.

Keywords: stakes and challenges, promoting, Algerian exports, African Continental Free Trade Zone.

(JEL) Classification: F130, F150

1. مقدمة:

إن اقتناع الجزائر بأهمية التكامل الاقتصادي الافريقي وبالمزايا المحتملة التي يمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ACFTZ) (African Continental Free Trade Zone) أن توفرها للدول الأعضاء، قد جعلها تسارع بالانضمام إلى هذه المنطقة، بهدف تحقيق تنويع شركائها الاقتصاديين وترقية صادراتها، ومن تم تنويع اقتصادها وتخفيض اعتمادها على عوائد النفط، وهو ما تحقق بعد مسار طويل من المشاركة المنتظمة والفعالة في مسار تأسيس هذه المنطقة.

في هذا الإطار، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى المزايا التي يمكن أن توفرها منطقة التجارة الحرة الافريقية للدول الأعضاء عند دخولها حيز التنفيذ، ومن بين هذه الدراسات توجد دراسة للبنك الدولي صدرت سنة 2020 والتي أشارت إلى أن دخول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز التنفيذ، سوف تسمح بزيادة الدخل الحقيقي للقارة بحوالي 7% أو ما يقارب 450 مليار دولار أمريكي، وزيادة في حجم الصادرات داخل القارة بحوالي 81%، وصادرات القارة مع بقية دول العالم بحوالي 19% وذلك بحلول سنة 2035.

يضاف إلى ذلك تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج داخل القارة؛ أين يُتوقع وصول حجم الإنتاج إلى 212 مليار دولار بحلول سنة 2035 خاصة في قطاع الموارد الأولية والخدمات، إلى جانب تحسين فرص العمل والرفع من الأجور والتقليل من معدلات الفقر داخل القارة. (Maliszewska & Ruta, 2020, pp. 3-5)

في المقابل، ورغم المزايا التي يمكن للجزائر الاستفادة منها من خلال العضوية في منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، فإن العديد من الخبراء الجزائريون يحذرون من عدم جاهزية الاقتصاد الجزائري للانضمام؛ وأن المزايا التي يمكن أن توفرها المنطقة هي مزايا نظرية فقط وليست أكيدة، مقارنة بحجم الرهانات والتحديات الكبيرة الموجودة في الواقع والتي تقف عائق أمام ترقية الصادرات الجزائرية في المنطقة، ومن تم تحقيق الاستفادة المنشودة. بل إن العديد من الخبراء والمحللين يتخوفون من تكرار تجربة الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي، ومن تحول الجزائر لمجرد سوق لسلع دول كبرى في القارة مثل مصر والمغرب ونيجيريا وغيرها، ما لم يتم مواجهة والتغلب على تلك الرهانات والتحديات.

وعليه فنظرا إلى أن الإلمام بالتحديات التي تواجه الصادرات الجزائرية في المنطقة الافريقية وتحليلها، وإيجاد السياسات والتدابير اللازمة لمواجهتها والتغلب عليها، يشكل حتمية لترقية الصادرات الجزائرية في المنطقة، وأهمية كبيرة للاقتصاد الجزائري بشكل عام، فسوف يتم صياغة التساؤل الرئيس الآتي كإطار للبحث:

– ما طبيعة الرهانات والتحديات التي تعوق ترقية الصادرات الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية؟

1.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل طبيعة الرهانات والتحديات التي تواجه الصادرات الجزائرية في المنطقة الافريقية والتي تقف عائق أمام ترقية الصادرات الجزائرية.

2.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الآتي:

– إن تحديد وتحليل الرهانات والتحديات التي تواجه الصادرات الجزائرية في المنطقة الافريقية، وإيجاد السياسات والتدابير اللازمة للتغلب عليها، يمثل أهمية كبيرة للاقتصاد الجزائري لأنه يسمح بترقية الصادرات الجزائرية، ومنه تقليل الاعتماد على العوائد النفطية، وتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود.

– يعتبر تحديد وتحليل الرهانات والتحديات التي تواجه الصادرات الجزائرية في المنطقة الافريقية، وإيجاد السياسات والتدابير اللازمة للتغلب عليها، بمثابة خطوة استباقية تسمح بالتحوط ضد الأخطار والخسائر الناجمة عن الانضمام، على اعتبار أن التنفيذ الكامل للاتفاق لم يتم بعد، بل ويُتوقع أن يستغرق تنفيذه عديد السنوات، بسبب أن العديد من المسائل المهمة بالمتعلقة بالاتفاق لم يتم استكمال إنجازها بعد.

3.1. منهج الدراسة:

تسلك هذه الدراسة المنهج التاريخي من أجل تتبع نشأة ومسارات منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية وانضمام الجزائر إليها، كما تسلك هذه الدراسة المنهج التحليلي من أجل تحليل الرهانات والتحديات التي تواجه الصادرات الجزائرية في منطقة التجارة الحرة الافريقية، وإيجاد السبل الكفيلة بمواجهتها والتغلب عليها.

4.1. الدراسات السابقة وإسهامات الدراسة:

في حدود علم الباحث، وحسب ما تمكن من الاطلاع عليه من دراسات سابقة، فهذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة بكونها تعتبر أول دراسة تناولت بالتحليل وركزت على الرهانات والتحديات التي تواجه ترقية الصادرات الجزائرية في منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، وهو الموضوع الذي لم تتطرق إليه الدراسات السابقة. وفي الآتي أهم الدراسات السابقة القريبة من موضوع هذه الدراسة:

• **دراسة حيدوسي أحمد سنة 2021** تحت عنوان: دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الأفريقية. هدفت هذه الدراسة إلى استشراف مستقبل الجزائر ضمن هذا الفضاء، وقد تمت عملية الاستشراف بالإعتماد على آراء عدد من الخبراء المتخصصين في الشأن الاقتصادي الافريقي. وقد توصلت الدراسة إلى أن افريقيا سيكون لها مستقبل زاهر ومن خلفها الجزائر من خلال بناء هذا الفضاء الاقتصادي للتجارة الحرة، بشرط تطبيق ميكانزيمات اقتصادية فعلية على أرض الواقع بعيدا عن الشعارات السياسية.

• **دراسة Abid Samia سنة 2021** تحت عنوان: Potentiel d'intégration commerciale de l'Algérie au marché africaine: analyse à l'aide du modèle de gravité

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محددات وإمكانات المبادلات التجارية للجزائر مع شركائها الأفريقيين في سياق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية. وبعد تحليل هيكل تجارة الجزائر مع افريقيا، تم تقدير نموذج الجاذبية على عينة تتكون من 25 دولة خلال الفترة(2009–2019). ومن أهم النتائج التي تم التوصل هي أن الثقل الاقتصادي للشركاء التجاريين، وتكلفة النقل، وعدد السكان لهم تأثير معتبر على الصادرات الثنائية، كما تم التوصل أيضا إلى أن هناك إمكانيات تجارية غير مستغلة موجودة بين الجزائر وبعض الشركاء الأفريقيين.

• **دراسة جيهان عبد السلام عباس سنة 2021** تحت عنوان: منطقة التجارة الحرة القارية ومستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا. هدفت هذه الدراسة إلى عرض تطور المراحل التفاوضية لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، وتحليل مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا من خلال تحليل المزايا الاقتصادية المتوقعة من إنشاء تلك المنطقة سواء من حيث الزيادة المتوقعة في حجم التجارة البينية الإفريقية، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي للقارة، أو من حيث الجوانب الاجتماعية المتعلقة بخلق فرص العمل والحد من الفقر، كما تناولت التحديات المختلفة التي سوف تتعرض لها مرحلة تنفيذ منطقة التجارة القارية والتي قد تعرقل المزايا المرتقبة من إنشائها.

2. تقديم منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية:

1.2. تعريف منطقة التجارة الحرة:

تعتبر منطقة التجارة الحرة (Free Trade Zone) بمثابة المرحلة الثانية من مراحل التكامل الاقتصادي بين الدول بعد اتفاقية التجارة التفضيلية. ويقصد بمنطقة التجارة الحرة: (قيام دولتين او أكثر بإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية مثل الحصص والإعانات على التجارة الدولية في السلع والخدمات، مع احتفاظ كل دولة بحقها في فرض ما يناسبها من سياسات وحواجز على الدول غير الأعضاء. (John , Kenneth , & Jerry , 2008, p. 207)

2.2. تاريخ ونشأة منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية:

تمثل فكرة التكامل الاقتصادي (Economic Integration) بين الدول الافريقية أهمية كبيرة لدول القارة؛ على اعتبار أنها من بين أهم الآليات التي تسمح بتنشيط وتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الافريقية. على هذا الأساس فإن أولى خطوات التكامل الاقتصادي الافريقي يمكن إرجاعها إلى أكثر من أربعة عقود من الزمن وبالضبط إلى خطة عمل لاغوس من أجل التنمية الاقتصادية لافريقيا، والتي تم تبنيها سنة 1980 من قبل منظمة الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي حاليا) كسياسة الزامية من أجل التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية للدول الافريقية.

ليتم بعد ذلك تدعيم هذه الخطوة بمعاهدة أبوجا سنة 1991 التي هدفت لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية الحرة بين الدول الأفريقية، ليضاف لما سبق مختلف القوانين والقرارات اللاحقة التي تم تبنيها خلال مؤتمرات مختلف القمم؛ بما فيها القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي لسنة 2000؛ والتي نص على السماح ببناء مجموعات اقتصادية داخل القارة الافريقية، كخطوة أولى في اتجاه التحقيق التدريجي لهدف التكامل الاقتصادي لكل دول القارة. (Constitutive Act of the African Union, 2020)

غير أن القارة الأفريقية انتظرت في الحقيقة حتى شهر جانفي 2012؛ أين اعتمدت الدورة العادية الثامنة عشر لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، مقررا لإنشاء منطقة تجارة حرة قارية افريقية (ACFTA) بحلول تاريخ إرشادي يتمثل في 2017؛ وهو القرار الذي أُدرج ضمن أجندة الاتحاد الافريقي لسنة 2063 وبناء على رؤية "إفريقيا متكاملة ومزدهرة وسليمة يقودها مواطنوها وتمثل قوة ديناميكية على الساحة العالمية". (عبد الحميد، 2020)

وجاء قرار فتح مسار المفاوضات حول إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في جوان 2015 أثناء الدورة العادية الخامسة والعشرين لقمة الاتحاد الافريقي بجنوب أفريقيا، وتم التوصل بعد المفاوضات إلى صياغة الاتفاقية التأسيسية بشأن المنطقة الحرة، والبروتوكول المتعلق بالبضائع والبروتوكول الخاص المتعلق بالتجارة والخدمات، ليتم التوقيع التاريخي على الاتفاقية التأسيسية للمنطقة الحرة في 21 مارس 2018؛ من خلال توقيع 44 دولة افريقية على الاتفاقية مبدية رغبتها في تعميق التكامل بين الدول الافريقية، لتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ في 30 ماي 2019. (جيهان ، 2021)

ثم دخول الاتفاقية التأسيسية رسميا المرحلة التشغيلية خلال القمة الاستثنائية للاتحاد الافريقي المنعقدة بالنيجر في 07 جويلية 2019؛ من خلال اعتماد خمس أدوات تشغيلية رئيسة لمنطقة التجارة الحرة القارية

الإفريقية، وهي: قواعد المنشأ، والامتيازات التعريفية، والآلية الإلكترونية للإبلاغ وإزالة الحواجز غير التعريفية، ونظام الدفع والتسوية لعموم إفريقيا، ومرصد التجارة الإفريقي لتوفير معلومات تجارية تسهيلا للتجارة في افريقيا. (African Union, 2022)

لكن وبسبب الأزمة العالمية التي أحدثها تفشي فيروس كورونا وما نتج عنه من استحالة إجراء مفاوضات مباشرة، تم تأجيل إطلاق التجارة بموجب منطقة التجارة الحرة الافريقية من 1جويلية 2020 إلى غاية 1 جانفي 2021 وهو تاريخ الإطلاق الفعلي لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، والذي يبقى بحسب رأي الكثير من الخبراء تاريخ رمزي إلى حد كبير؛ حيث من المتوقع أن يستغرق التنفيذ الكامل للاتفاق العديد من السنوات. (فرانس24، 2021) على اعتبار أن العديد من المسائل لم ينته إلى حد الآن العمل عليها على غرار المسائل المتعلقة بقواعد المنشأ.

3.2. أهداف ومبادئ منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية:

بموجب المادة3 من الاتفاق التأسيسي لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية تتمثل الأهداف العامة للمنطقة في الآتي: (وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2018، صفحة 4)

– خلق سوق موحدة للسلع والخدمات ميسرة بتنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الافريقية ووفقا للرؤية الافريقية المتمثلة في "افريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة" كما وردت في أجندة 2063؛

– خلق سوق محررة للسلع والخدمات من خلال جولات متتالية من المفاوضات تساهم في حركة رأس المال للأشخاص الطبيعيين؛

– تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الاقليمية؛

– إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة؛

– تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة والمساواة بين الجنسين والتحول الهيكلي للدول الأطراف؛

– تحسين القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول الأطراف داخل القارة، وفي السوق العالمية؛

– تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

– حل تحديات تعدد وتداخل العضوية داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري.

أما فيما يتعلق بمبادئ منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية فإن المادة 5 تنص على المبادئ الآتية: (وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2018، الصفحات 5–6)

– تقودها الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي؛

– اعتبار مناطق التجارة الحرة للمجموعات الاقتصادية الاقليمية، ركائز لاتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛

– هندسة متغيرة؛

– المرونة والمعاملة الخاصة والتفضيلية؛

– الشفافية والكشف عن المعلومات؛

– الحفاظ على المكتسبات؛

– معاملة الدولة الأولى بالرعاية؛

– المعاملة الوطنية؛

– مبدأ المعاملة بالمثل؛

– التحرير الجوهري؛

– توافق الآراء في صنع القرار؛

– أفضل الممارسات داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية، في الدول الأطراف في الاتحاد الافريقي والاتفاقيات الدولية الملزمة للاتحاد الافريقي.

4.2. بروتوكولات منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية:

ينص الاتفاق التأسيسي لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية على أن المرحلة الأولى للمفاوضات تتم على ثلاثة بروتوكولات وهي بروتوكول التجارة في السلع، وبروتوكول التجارة في الخدمات، وبروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات، لتبقى المرحلة الثانية من المفاوضات والتي لم تنفذ لحد الآن حول بروتوكول حقوق الملكية الفكرية، وبروتوكول الاستثمار، وبروتوكول سياسة المنافسة. (وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2018)

أ– بروتوكول التجارة في السلع: يهدف هذا البروتوكول إلى تعزيز التجارة الافريقية البينية في السلع، ويتضمن تسعة ملاحق تتمثل في: ملحق جداول الامتيازات التعريفية، وقواعد المنشأ، والتعاون الجمركي والمساعدة الإدارية المتبادلة، وتيسير التجارة، والحواجز غير الجمركية، والعوائق الفنية أمام التجارة، وتدابير الصحة والصحة النباتية، والعبور، وملحق تدابير المعالجة التجارية والمبادئ التوجيهية.

ب- بروتوكول التجارة في الخدمات: يهدف هذا البروتوكول أساسا إلى دعم أهداف منطقة التجارة الحرة القارية لاسيما هدف إنشاء سوق حرة للتجارة في الخدمات. ويضم هذا البروتوكول خمسة ملاحق كالآتي: جداول الالتزامات المحددة، وإعفاءات الدولة الأولى بالرعاية، وخدمات النقل الجوي، وقائمة القطاعات ذات الأولوية، والوثيقة الإطارية حول التعاون التنظيمي. (وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2018)

جـ- بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات: يهدف هذا البروتوكول إلى ضمان أن تكون عملية تسوية المنازعات شفافة وخاضعة للمساءلة وعادلة ويمكن التنبؤ بها بما يتطابق مع أحكام اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية. ويتكون البروتوكول من ثلاثة ملاحق تتمثل: إجراءات عمل الهيئة، ومجموعات الخبراء المعنية بالمراجعة، وقواعد السلوك للمحكمين وأعضاء الهيئة الاستشارية. (إيكواس و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021، صفحة 18)

3. انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية:

إيمانا من الدول الافريقية بما فيها الجزائر بأهمية التكامل الاقتصادي الافريقي، وبالمزايا المحتملة التي يمكن أن توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية لاقتصاديات هذه الدول، قامت معظم الدول الافريقية بالتوقيع على الاتفاقية التأسيسية لمنطقة التجارة القارية الافريقية؛ أين بلغ عدد الدول الموقعة على هذه الاتفاقية إلى غاية جانفي 2022، 54 دولة من مجموع 55 تنتمي للاتحاد الافريقي(ماعدا إرتيريا)، أما بالنسبة لعدد الدول الافريقية التي قامت بإيداع وثيقة المصادقة على الاتفاقية فقد بلغ عددها إلى غاية جانفي 2022 ما مجموعه 41 دولة من مجموع 54 دولة افريقية موقعة؛ أي بنسبة 76%. (tralac, 2022)

أما بالنسبة للجزائر ونظرا لاقتناعها بأهمية التكامل الاقتصادي الإفريقي، وبأهمية إعطاء ديناميكية للتجارة الخارجية الجزائرية، وترقية صادراتها، فقد قررت بتاريخ 21 مارس 2018، بكيغالي رواندا، التوقيع على الاتفاقية التأسيسية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، إلى جانب البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع، وتجارة الخدمات، وتسوية النزاعات، (وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، دون تاريخ) وذلك بعد مسار طويل من المشاركة المنتظمة والفعالة للجزائر في مسار تأسيس هذه المنطقة، بما في ذلك مشاركتها في مختلف جولات مفاوضات إصدار الاتفاقية التأسيسية التي انطلقت من جوان 2015 إلى غاية 21 مارس 2018، مع ما شمل ذلك من إثراءٍ للمناقشات وطرحٍ للعديد من الاقتراحات. (بوشا، 2021) بغرض الدفاع عن مصلحة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتسهيلا لعملية ولوج الأسواق الافريقية والقيام بالمبادلات التجارية في السلع والخدمات.

أما فيما يتعلق بإجراءات التصديق على هذه الاتفاقية، فقد شرعت الجزائر فيها بشكل رسمي بتاريخ 28 فيفري 2020، (وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، دون تاريخ) وأصدرت في هذا السياق بتاريخ 29 ديسمبر 2020؛ القانون رقم 20-10 المؤرخ في 22 أكتوبر 2020 والمتضمن الموافقة على الاتفاقية التأسيسية لهذه المنطقة الحرة، (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2020) وذلك بعد أن تم في خطوة سابقة الموافقة على هذه الاتفاقية بالإجماع من قبل أعضاء المجلس الشعبي الوطني(الغرفة الأولى للبرلمان) بتاريخ 24 سبتمبر 2020،(المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، 2020) وأعضاء مجلس الأمة (الغرفة الثانية للبرلمان) بتاريخ 1 أكتوبر 2020. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020أ)

ثم ليقوم الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في تاريخ 16 ماي 2021 بالمصادقة رسميا على الاتفاقية التأسيسية لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية من خلال التوقيع على المرسوم الرئاسي رقم 21-133 المؤرخ في 05 أفريل 2021. (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2021)

وبتاريخ 23 جوان 2021 أودع السفير الجزائري لدى مفوضية الاتحاد الافريقي في اثيوبيا، رسميا وثيقة المصادقة على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، لتصبح الجزائر رسميا أحد الدول الأطراف في منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية؛ (جمال الدين، 2021) وهو ما سيسمح للجزائر بالمشاركة كدولة طرف في المسائل المتعلقة بتشغيل هذه المنطقة وأيضا الحصول على مقعد في مجلس الوزراء ذي الصلة.

4. رهانات وتحديات ترقية الصادرات الجزائرية في إطار الانضمام لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية:

إن انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الأفريقية يكتسي أهمية بالغة للصادرات الجزائرية وذلك من أجل الاستفادة من المزايا التي توفرها هذه المنطقة على غرار حجم السوق الأفريقي المقدّر بـ 1.2 مليار نسمة، وحجم المبادلات التجارية المقدرة بـ 3 تريليونات دولار، والناتج الداخلي الإجمالي لـ 54 دولة أفريقية المقدر بـ 2.7 تريليون دولار. (عبد الحكيم ، 2020) يضاف إلى ذلك أن هذه المنطقة يُتوقع أن تسمح بتطوير التجارة البينية وتطوير القيمة الإقليمية وخلق فرص عمل، وتنمية الشراكات الإفريقية. (جيهان ، 2021)

إذا فالقدرات الكامنة في المنطقة والاقتصاديات الافريقية تعتبر فرصة سانحة أمام الجزائر لوضع استراتيجية لتعزيز تنافسية مؤسساتها الوطنية، والاستحواذ على حصص سوقية، خاصة في قطاعات الصناعات التحويلية الغذائية والتجهيزات الإلكترونية والكهرومنزلية، ومواد البناء والأسمدة الفوسفاتية وبعض المنتوجات الزراعية، التي استطاعت الجزائر في السنوات الأخيرة أن تحقق فيها فوائض إنتاج تتمتع بمزايا تنافسية وقابلة

للتصدير. خاصة وأن اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية تنص على الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية المتعلقة بالتجارة بين البلدان الأفريقية بنسبة 90% من بنود التعريفات الجمركية. (Philomena , Sean , & Bruce, 2020, p. 2)

في المقابل يحذر العديد من الخبراء الجزائريين من عدم جاهزية الاقتصاد الجزائري للانضمام، وأن المزايا التي يمكن أن توفرها المنطقة للدول الأعضاء هي مزايا نظرية فقط غير مضمونة التحقيق، يقابلها في الجهة الأخرى حجم كبير من الرهانات والتحديات الموجودة في الواقع والتي تعوق ترقية الصادرات الجزائرية. بل إن تحقيق الاستفادة المنشودة يتوقف على مدى النجاح في وضع سياسات وتدابير تكفل التغلب على تلك التحديات. وفي الآتي سيتم التفصيل في تلك الرهانات والتحديات:

1- تتميز المبادلات التجارية الجزائرية الافريقية بالضعف الكبير، كما أنها تتركز أساسا مع دول شمال القارة القريبة جغرافيا من الجزائر مقابل ضعفها مع دول جنوب الصحراء، وهي الوضعية التي يشكل تغييرها تحد كبير للجزائر وللصادرات الجزائرية نحو القارة الأفريقية، بسبب أن السوق الأفريقي ونتيجة ضعف التجارة البينية الأفريقية بشكل عام، قد تم السيطرة عليه ويتم استغلاله من قبل شركاء غير افريقيين خاصة الصين والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي.

ففيما يتعلق بحجم التجارة البينية الجزائرية الافريقية؛ فهي تعتبر متواضعة للغاية في الوقت الحالي مقارنة مع حجم التجارة الجزائرية مع بقية المناطق من العالم، مثلما يوضحه الشكل رقم(01) الآتي:

الشكل رقم (01): تطور حجم التجارة البينية الجزائرية الافريقية خلال الفترة(2009-2020)

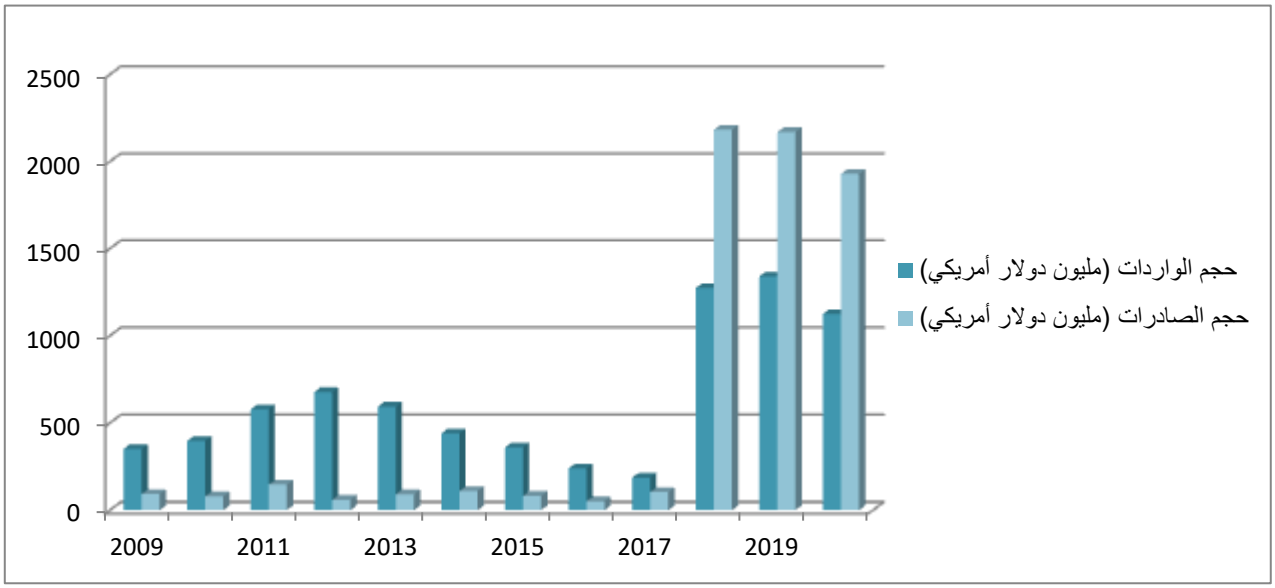

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

(Direction Générale des Douanes , 2010, p. 15), (Direction Générale des Douanes, 2012, p. 15)
(Direction Générale des Douanes, 2014, p. 15), (Direction Générale des Douanes, 2016, p. 16)
(Direction Générale des Douanes, 2018, p. 16), (Direction Générale des Douanes, 2020, p. 54)

من الشكل أعلاه يتضح أنه طوال الفترة (2009-2020) لم تتجاوز الصادرات الجزائرية إلى افريقيا في أحسن الأحوال قيمة 2.18 مليار دولار أمريكي وهي القيمة التي سجلت سنة 2018، أما في سنة 2020 فقد بلغت قيمتها 1.928 مليار دولار أمريكي فقط. أما فيما يتعلق بالواردات فهي بدورها ضعيفة جدا ولم تتجاوز في أحسن الأحوال قيمة 1.339 مليار دولار أمريكي والتي سجلت سنة 2019، أما سنة 2020 بقد بلغت 1.124 مليار دولار أمريكي فقط.

إذا فضعف حجم التجارة البينية الجزائرية الأفريقية، يمكن إرجاعها إلى أن المبادلات التجارية الجزائرية مع الخارج يسيطر الاتحاد الأوربي على جزء كبير منها. ففي هذا الإطار تشير الإحصاءات إلى ان الاتحاد الأوربي يمثل الشريك التجاري الأول للجزائر بين مختلف مناطق العالم، مقابل أن السوق الأفريقي يتذيل قائمة شركاء الجزائر التجاريين رغم قربه جغرافياً من الجزائر؛ مثلما يوضحه الشكل رقم (02) الآتي:

الشكل رقم (02): أهم شركاء الجزائر التجاريين في سنة 2020

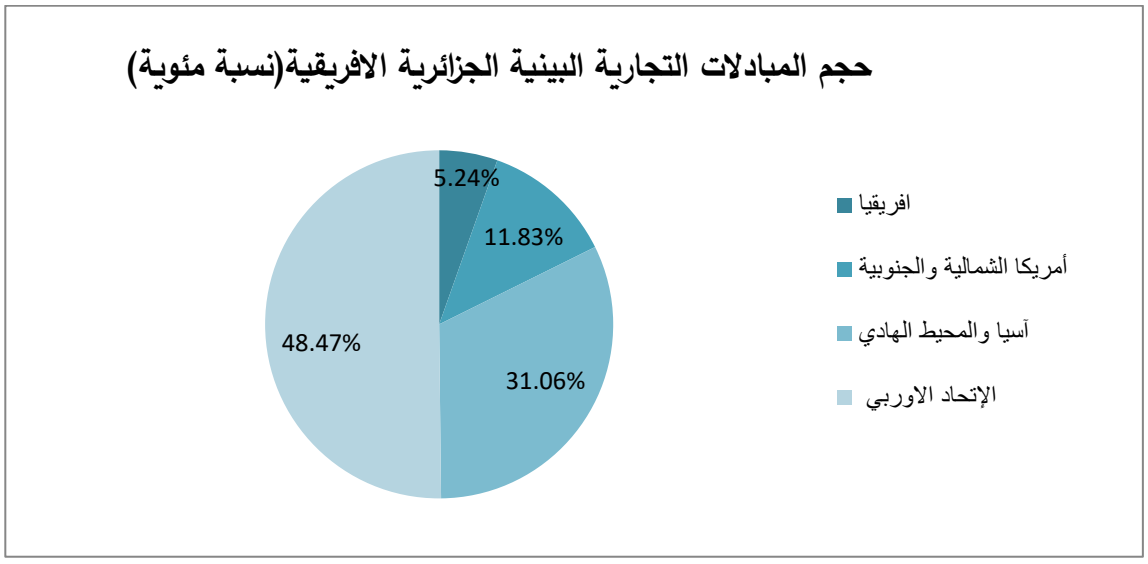

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: (Direction Générale des Douanes, 2020, p. 54)

من الشكل أعلاه يتضح أن السوق الأفريقي احتل المرتبة الأخيرة مع نهاية 2020 من حيث شركاء الجزائر التجاريين، وظهر الأضعف بنسبة 5.24 % من حجم التجارة الخارجية الجزائرية، بواقع 2.052 مليار دولار، بينها 1.928 مليار دولار صادرات و1.124 مليار دولار واردات من افريقيا كما تم الإشارة إليه سابقا.

في حين أن الاتحاد الأوروبي قد حافظ على صدارة شركاء الجزائر التجاريين مع نهاية عام 2020، إذ بلغت نسبة المبادلات التجارية بينهما 48.47 %، ما يمثل قيمة 28.206 مليار دولار، بينها 13.394 مليار صادرات جزائرية و14.812 مليار وارادت من الاتحاد الأوروبي، وهذا يرجع مثلما تم الإشارة إليه سابقا إلى اعتبارات تاريخية واقتصادية على غرار الجاهزية اللوجستية والقوة والتنوع الاقتصادي والتفوق التكنولوجي الذي يميز الدول الأوروبية، إضافة إلى اتفاق الشراكة الذي يجمع الجزائر مع الاتحاد الأوربي.

وحلت دول آسيا والمحيط الهادئ في المركز الثاني من حيث حجم المبادلات التجارية للجزائر بحصة قدرها 31.06% من القيمة الإجمالية، وبلغت قيمتها 18.077 مليار دولار مع نهاية 2020، بينها 6.822 مليار دولار صادرات جزائرية، غالبيتها مع تركيا والصين والهند وماليزيا والهند.

وجاءت الأمريكيتان في المرتبة الثالثة بنسبة 11.83% من القيمة الإجمالية للمبادلات التجارية الجزائرية بقيمة 6.885 مليار دولار، بينها 1.537 مليار دولار صادرات جزائرية، والتي تتم غالبيتها مع البرازيل والولايات المتحدة. (Direction Générale des Douanes, 2020, p. 54)

من وجهة أخرى، فالجزائر تربطها علاقات تجارية مع عدد قليل من الدول الأفريقية، وبحسب الخبير الاقتصادي عبد القادر بريش فقد بلغ عددها 24 دولة افريقية من مجموع 55 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي، (عبد الحكيم ، 2020) كما أن المبادلات التجارية مع الدول الأفريقية تتركز أساسا مع الدول الافريقية القريبة جغرافيا من الجزائر، حسب ما يشير إليه الشكل رقم (03) الآتي:

الشكل رقم (03): الدول الأفريقية الأساسية الشريكة مع الجزائر في سنة 2020

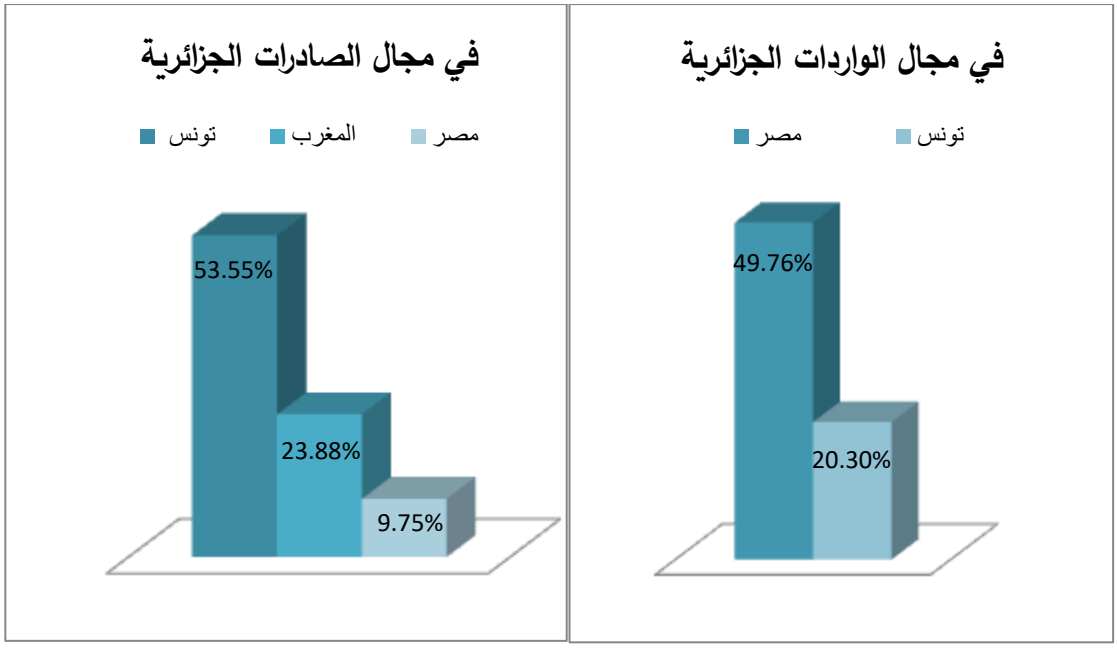

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: (Direction Générale des Douanes, 2020, p. 54)

من الشكل أعلاه يتضح أن المبادلات التجارية مع الدول الأفريقية تتركز أساسا مع الدول الافريقية القريبة جغرافيا من الجزائر وخاصة دول شمال القارة التي تنتمي إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر(GAFTA)؛ فدول تونس والمغرب ومصر استقبلت نسبة 87.18% من مجموع الصادرات الجزائرية إلى إفريقيا في سنة 2020، ومصر وتونس تعتبر مَصْدَرْ لـ 70.06% من الواردات الجزائرية من افريقيا في سنة 2020 كذلك. (Direction Générale des Douanes, 2020, p. 54)

فضعف حجم التجارة الجزائرية مع بقية الدول الافريقية؛ يمكن إرجاعها لعدة عوامل لعل أهمها وجود حواجز تعريفية وغير تعريفية مع هذه الدول تسبب ضعف تنافسية المنتجات الجزائرية، خاصة وان الجزائر لا تنتمي إلى أي تكتل اقتصادي إقليمي افريقي، ما عدا اتحاد المغرب العربي غير المفعل حاليا، ولا يربطها مع هذه الدول ولا اتفاق تجارة تفضيلي؛ ففي هذا الإطار كشف وزير التجارة كمال رزيق أن 94% من التعريفات الجمركية الجزائرية "محررة فعلا" في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. (وكالة الانباء الجزائرية، 2020ب) في حين أن المنتجات الجزائرية تواجه عادة مع الدول الافريقية تعريفات جمركية تتراوح ما بين45% و65%. (Abid , 2021, p. 303)

2- يوجد في افريقيا العديد من التكتلات الاقتصادية التي سبقت منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، بل وحتى التكتلات الاقتصادية الثمانية التي يعترف بها الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، يعتبرها ركائز فقط لبناء المنطقة القارية؛ (وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2018) ولا تشملها اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية.

والمُلاحظ على تجارب التكامل هذه أنها ليست تجارب مثالية بل اعترضتها العديد من العقبات أعاقت حسن تنفيذها، وهو ما يطرح الشك حول نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، مع ما يثيره ذلك من تحد كبير لإفريقيا وللجزائر التي تعول على نجاح هذه المنطقة لزيادة حجم صادراتها؛ فالذي يميز تجارب التكامل السابقة تلك هو عدم الوفاء التام بدفع اشتراكات الأعضاء، وتدني مستوى تنفيذ البرامج، والازدواج أو تنفيذ برامج متضاربة، كما أدت العضويات المتداخلة إلى إعاقة عملية تنسيق السياسات والأطر المؤسسية، وعرقلت بالتالي الجهود الرامية إلى زيادة التكامل. (الأونكتاد، 2013، صفحة 9)

3- إن الجزائر ليست عضوا في 12 تكتلا اقتصاديا قائما في أفريقيا، ونظرا إلى أن هذه التكتلات قد حققت مستويات مختلفة من النشاط التكاملي وتربطها اتفاقات ومزايا تفضيلية خاصة، (بلوافي و صديقي، 2015) لا تشملها اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية، فإن قوانين وقواعد تلك التكتلات يمكن ان تتعارض مع قواعد اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية، وهو ما من شأنه أن يعيق القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية، وسهولة ولوجها إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية عند بداية تنفيذها. (عبد الحكيم ، 2020)

4- يعتبر ضعف وغياب البنية التحتية الأساسية المتعلقة بالتجارة في الدول الافريقية الأخرى من أهم التحديات التي تقف عائق أمام ترقية الصادرات الجزائرية في افريقيا؛ وذلك لما تسببه من تكاليف إضافية تَرْفَعْ تكلفة النقل، وتُضْعِفْ بل وتَعُوقْ تدفقات الصادرات الجزائرية.

فالطرق المتوفرة وشبكات السكك الحديدية والموانئ التي تستخدمها الدول الإفريقية، بناها المستعمرون بصفة أساسية ولا يرتبط بعضها ببعض. (جيهان ، 2021) كما أن غالبيتها تتجه في اتجاه واحد من قلب القارة إلى موانئ الشحن إلى خارجها نحو أوروبا والأمريكيتين(حسناء ، 2013، صفحة 3)

فالافتقار إلى وسائل النقل الكافية والملائمة يؤدي إلى وجود إعاقة طبيعية أمام دخول منتجات كل دولة إفريقية إلى أسواق الدول الأخرى، وبالمثل فإن ضعف وسائل الاتصال وعدم توافر المعلومات في الوقت المناسب يؤثر في سرعة اتخاذ القرارات الخاصة بعمليات التبادل وكفاءتها، والتفاعل بين الدول الأعضاء في عملية التكامل. (محمد عاشور ، 2010، صفحة 37)

5- التبعية الشديدة من قبل العديد من الاقتصاديات الافريقية للدول الغربية، وهو ما من شأنه التأثير سلبا على علاقة هذه الاقتصاديات بالدول الأفريقية الأخرى بما فيها علاقتها مع الجزائر؛ الأمر الذي يمثل في الحقيقة تحد أمام ترقية الصادرات الجزائرية إلى هذه الدول في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

ولعل من أبرز مظاهر هذه التبعية علاقة فرنسا بالدول الفرنكوفونية في غرب افريقيا (سياو)؛ من خلال تشجيع فرنسا ضم فقط الدول الفرنكوفونية دون غيرها للجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا، ومساعدتها على وضع برامج وخطط تكاملية تخدم المصالح الفرنسية، وخاصة تثبيت عملتها بالفرنك الفرنسي، وهو ما من شأنه أن يعوق الالتزامات التكاملية لهذه الدول في الإطار الإقليمي (تكتل سياو) وفي الإطار القاري (منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية). (محمد عاشور ، 2010)

6- إن عدم الاستقرار السياسي الذي يميز العديد من الدول الأفريقية إضافة إلى الخلافات السياسية الموجودة بين الدول الافريقية ستؤثر لا محالة بالسلب على ترقية الصادرات الجزائرية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

فالتجارب السابقة تشير أنه ليس من المعتاد ان تفصل دول القارة بين العلاقات السياسية من جانب والعلاقات الاقتصادية من جانب آخر وهو ما أبطأ من وتيرة التعاون داخل التجمعات الإقليمية للقارة. (حسناء ، 2013، صفحة 3)

فالكثير من الدول الافريقية يغلب عليها المنطق القبلي وتعدد النزاعات الأثنية والحركات الانفصالية، كما تسود الحروب الأهلية في كل من الكونغو الديمقراطية، وبوروندي وسيراليون، إضافة إلى الخلافات السياسية والنزاعات الحدودية بين كل من أثيوبيا وإرتيريا، وأوغندا وكينيا، ومالاوي وتنزانيا، ومالاوي وزامبيا، والجزائر والمغرب، (ولد محمد عيسى ، 2012) فالخلاف السياسي الحالي بين الجزائر والمغرب نتج عنه غلق للحدود ومنع تنقل الأشخاص والسلع عبر الحدود الفاصلة بينهما.

7- إن القدرات الكامنة في الاقتصاديات الافريقية تعتبر فرصة أمام الجزائر للاستحواذ على حصص سوقية ومن تم ترقية صادراتها إلى افريقيا، خاصة وأن الجزائر تتميز بموقع استراتيجي باعتبارها بوابة ومدخل إلى البلدان الافريقية خاصّة المجاورة كمالي والنيجر وموريتانيا وليبيا وتونس وهذا عبر العديد من المعابر والنقاط الحدودية.

لكن تحقيق ذلك يتطلب قدرات لوجستية وبنية تحتية متعلقة بالتجارة تكون في المستوى، وهو ما لا يتوفر بالقدر الكافي حاليا في الجزائر؛ حيث تعاني الجزائر من مشكلة الجاهزية والاحترافية في مجال التصدير، وتعاني أيضا من مختلف العراقيل البيروقراطية والبنكية خاصة عدم وجود بنوك جزائرية في الدول الافريقية، يضاف إلى ذلك ضعف في هياكل النقل خاصة السكك الحديدية.

ورغم محاولة الجزائر تحديث شبكة السكك الحديدية الخاصة بها والعمل على إنشاء منافذ برية عبر صحرائها الشاسعة، اعتمادا على استكمال طريق الوحدة الأفريقية والذي يعد أكبر خط بري للتجارة البينية في أفريقيا، وتحديث شبكة السكك الحديدية، وإنشاء طريق سيار شمال جنوب (قيد الإنجاز)، وكذا استئناف مشروع بناء ميناء الحمدانية الواقع وسط البلاد بشراكة صينية، وهو معبر أفريقي لما يعرف بطريق الحرير الجديد الصيني، فإن العديد من الخبراء يحذرون من عدم جاهزية الاقتصاد الجزائري للانضمام.

في هذا الإطار يقول الخبير الاقتصادي عبد الرحمن عية أن تصدير المنتجات الفلاحية الطازجة يقتضي إمكانيات تخزين وتبريد غير متوفرة بالقدر الكافي في الجزائر، وبسبب جائحة كورونا سجلت أسعار التمور مثلا انهيارا تاريخيّا سنة 2020، كنتيجة لضعف القدرات اللوجستية التصديرية. (عبد الحكيم ، 2020)

8- رغم امتلاك الجزائر لقاعدة صناعية محترمة، إلا أن اعتمادها بشكل كبير على المدخلات المستوردة من مواد أولية وقطع غيار، يجعلها غير قادرة على التحكم في تكلفة المنتجات المحلية، ومنه ضعف تنافسية منتجاتها في الأسواق الأفريقية الأخرى وحتى داخل الجزائر؛ مما يجعل الجزائر تواجه تحد أن تصبح سوقا لسلع دول افريقية أخرى.

ففي هذا الإطار يقول الخبير الاقتصادي ووزير التجارة الحالي كمال رزيق أنه وبسبب ضعف تنافسية المنتجات المحلية فإن منطقة التبادل الحر ستسمح للمنتجات الأفريقية بمنافسة المنتوج المحلي، وتجعل الجزائر سوقا لسلع دول كبرى في القارة مثل مصر والمغرب ونيجيريا وغيرها، مما يرفع فاتورة الاستيراد بدل رفع مداخيل التصدير. كما أضاف أن كل تلك التحديات تجعل البلد في النهاية رهينة الاستيراد، بما فيها المواد الأولية، ليشكل فتح السوق للمنتوجات الأجنبية تحديا كبيرا لما هو جزائري، ويحول هذه المنطقة من نعمة مرجوة على اقتصاد الجزائر إلى نقمة محققة، على حد تعبيره. (عبد الحكيم ، 2020)

9- بما أن الجزائر دولة طرف في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ونظرا إلى أن العديد من المسائل المتعلقة بهذه المنطقة لم يتم استكمال إنجازها لحد الآن، على غرار حقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة، وقواعد المنشأ؛ باعتبار هذه الأخيرة خطوة أساسية لتحديد المنتجات التي يمكن ان تخضع للرسوم والإجراءات الجمركية. فإن ذلك من شأنه أن يشكل تحد كبير للجزائر من أجل المشاركة الفعالة والقوية في سلسلة المفاوضات بشأن تلك المسائل، دفاعا عن مصلحة الجزائر والمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتسهيلا لولوج السلع الجزائرية للسوق الافريقي.

في هذا الإطار وعقب اجتماع لمجلس الوزراء أعطى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون تعليمات لحكومته وللوزراء المختصين (التجارة والصناعة والمالية) بالتأكد من المنشأ الأصلي الأفريقي للسلع والبضائع المتداولة في منطقة التبادل الحر، والتي لا يجب أن تقل نسبة اندماجها عن 50% حتى لا تُسرب إلى السوق الوطنية مواد مصنوعة خارج القارة الأفريقية على حساب الإنتاج المحلي. (يوسف ، 2020)

10- كذلك ومن المنظور الثقافي، فمن بين أهم التحديات التي تواجه ترقية الصادرات الجزائرية في إطار إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية هو افتقاد الكثير من الدول الافريقية لثقافة التكامل الاقتصادي اللازمة

لإنجاح جهود التكامل الاقتصادي في القارة فعلى سبيل المثال، مازالت الأسواق الافريقية تفضل المنتج المستورد من خارج القارة، وتفضل الشركات الإفريقية التعامل مع شركات دول اجنبية على ان تتعامل مع نظيرتها الافريقية. (حسناء ، 2013، صفحة 3)

11- ومن بين التحديات كذلك التي تواجه الصادرات الجزائرية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، هي المواقف الحمائية التي من المرجح أن تتبناها الدول الأفريقية الصغيرة الضعيفة بشأن المنافسة من الدول الافريقية الكبرى ذات قطاعات التصدير الأقوى؛ حيث من الممكن أن تتردد في فتح أسواقها الخاصة جزئيًا؛ لأنها تخشى تزايد المنافسة داخل منطقة التجارة الحرة.

في هذا الإطار يشير صندوق النقد الدولي إلى أن التدفقات التجارية بين الدول الإفريقية يهيمن عليها عدد محدود من الدول الأفريقية ذات الاقتصادات الأكبر والأكثر تنوعا، وهناك دول يتوقع أن تستفيد استفادة أكبر من منطقة التجارة القارية من خلال زيادة صادراتها، مثل: كوت ديفوار وكينيا والسنغال وجنوب إفريقيا. (جيهان ، 2021)

5. الخاتمة:

تم من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على طبيعة الرهانات والتحديات التي تقف عائق أمام ترقية الصادرات الجزائرية في منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية؛ حيث تم الوقوف على أهم هذه التحديات بغية وضع التدابير والسياسات التي يُفترض تطبيقها من أجل مواجهتها والتغلب عليها، ومن تم تحقيق هدف ترقية الصادرات الجزائرية وتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود.

1.5. النتائج:

توصلت الدراسة إلى أن أهم الرهانات والتحديات التي تعرقل ترقية الصادرات الجزائرية في منطقة التجارة الحرة الافريقية، تتمثل في الآتي:

1- تتميز المبادلات التجارية الجزائرية مع الدول الأفريقية بالضعف الشديد، مع تركزها أساسا في دول شمال القارة القريبة جغرافيا من الجزائر، مقابل انخفاضها في دول جنوب الصحراء.

2- توجد في افريقيا العديد من التكتلات الاقتصادية التي سبقت اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية بل ولا تشملها الاتفاقية، مما يعني أن قوانين وقواعد تلك التكتلات يمكن ان تتعارض مع قواعد اتفاقية التجارة الحرة

القارية الافريقية، وهو ما من شأنه أن يعوق القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية، وسهولة تدفقها إلى المنطقة.

3- التبعية الشديدة للعديد من الاقتصاديات الافريقية للدول الغربية، من شأنه أن يعوق الالتزامات التكاملية لهذه الاقتصاديات في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، ويُصَعِّب ولوج السلع الجزائرية إليها.

4- تتميز العديد من الدول الأفريقية بالخلافات وعدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي من شأنه التأثير سلبا على سهولة ولوج السلع الجزائرية إلى دول القارة.

5- رغم المجهودات الكبيرة التي بدلتها الجزائر في سبيل تحسين قدراتها اللوجستية وبنيتها التحتية المتعلقة بالتجارة، إلا أنها لازالت دون المستوى؛ حيث لازالت تعاني خاصة من ضعف هياكل النقل والتخزين والتبريد ومختلف العراقيل البيروقراطية والبنكية.

6- الاعتماد الكبير للصناعة الجزائرية على المدخلات المستوردة، يجعلها غير قادرة على التحكم في تكلفة المنتجات، مما يسبب ضعف تنافسية منتجاتها داخل الجزائر وفي الأسواق الأفريقية الأخرى.

7- العديد من المسائل المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة الافريقية لم يتم استكمال إنجازها على غرار قواعد المنشأ، مما يستدعي المشاركة الفعالة للجزائر في إتمام تلك المسائل، تسهيلا لولوج السلع الجزائرية للسوق الافريقي.

8- يُرَجّحْ أن تتبنى العديد من الدول الأفريقية الصغيرة والضعيفة مواقف حمائية، وتتردد في فتح أسواقها أمام منافسة سلع الدول الأفريقية الأخرى على غرار السلع الجزائرية.

2.5. التوصيات:

من أجل مواجهة والتغلب على التحديات التي تعوق ترقية الصادرات الجزائرية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، يتم اقتراح التوصيات الآتية:

1- يُفضل أن تسعى الجزائر لتنسيق جهودها إلى جانب بقية الدول الأفريقية الأعضاء في منطقة التجارة الأفريقية، من أجل ضمان أن القواعد والقوانين المتعلقة بمسائل تشغيل المنطقة، لا تتعارض وتخدم قواعد وقوانين التكتلات الاقتصادية القائمة، وهو ما من شأنه تسهيل تدفق السلع الأفريقية داخل المنطقة.

2- يُفترض أن تسهر الجزائر على إطلاق سياسات جديدة لتطوير الاستثمار وتحرير المبادرات وتسهيل الإجراءات الإدارية، مع تنويع و تكثيف الإنتاج الصناعي والزراعي، والخدمات القابلة للتصدير، من أجل كسب معركة التنافسية.

3- يُفضل أن تعمل الجزائر على منح تراخيص للشركات الجزائرية لفتح نقاط توزيع وفروع لها في افريقيا، وأيضا فتح فروع لمصارف وطنية تسهيلا للمعاملات المالية عبر الحدود، إلى جانب استحداث آليات ناجعة

لمراقبة الجودة عبر الحدود، والتأكد من منشأ السلع المستوردة، مع مواصلة الاستثمار في البنى التحتية للنقل، خاصة السكك الحديدية منه، ومضاعفة خطوط النقل مع افريقيا سواء كانت بحرية أم جوية.

4- يُستحسن ان تعمل الجزائر جاهدة على استبدال مدخلات الصناعة المحلية المستوردة بمدخلات محلية، لما يمكن ان يحققه ذلك من تحكم في تكلفة المنتجات الجزائرية وتحسن في تنافسيتها في افريقيا، وذلك من خلال دعم المنتجين المحليين واستخدام الرسوم الجمركية على الاستيراد.

5- يُفضل ان تركز الدول الأفريقية على معالجة الخلافات وتعزيز الأمن والاستقرار السياسي في بلدانها، من خلال تجنب إشراك الأطراف الأجنبية خارج القارة وتعزيز دور الاتحاد الأفريقي في حلها، تسهيلا لتدفقات السلع الأفريقية داخل المنطقة.

6- يُفترض بالجزائر العمل على ضمان مشاركة فعالة وقوية في إتمام المسائل المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة الافريقية، وذلك حماية للسوق المحلي وتسهيلا لولوج السلع الجزائرية للسوق الافريقي.

7- يُفضل تعزيز القدرات التنظيمية لمختلف الإدارات المعنية بتأطير التبادل الحر، لضمان مرافقة فعالة للمصدرين الجزائريين.

8- يُستحسن العمل على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية؛ من خلال خاصة تدعيم المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى مختلف السفارات بكفاءات عالية المستوى في التجارة والاقتصاد، من أجل دراسة السوق الافريقية دراسة علمية اقتصادية، إلى جانب تسهيل تنقل رجال الأعمال عن طريق تفعيل دور مجالس رجال الأعمال كمحرك في تطوير وتنمية التبادلات التجارية والشراكة.

6. قائمة المصادر والمراجع:

1- إيكواس & برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(2021). فهم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: دليل مخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

2- الأونكتاد .(2013) .التكامل الاقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والانتقالية.

3- الجريدة الرسمية الجزائرية. (29 ديسمبر2020). القانون رقم 10-20المؤرخ في 22أكتوبر 2020 والمتضمن الموافقة على الاتفاقية التأسيسية لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية . ج ر رقم (80).

4- الجريدة الرسمية الجزائرية. (16 ماي2021). المرسوم الرئاسي رقم 133-21 المؤرخ في 05 أفريل 2021 والمتضمن المصادقة على الاتفاقية التأسيسية لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية. ج ر رقم(36) .

5- المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري.(24 سبتمبر 2020) . المجلس الشعبي الوطني: المصادقة بالإجماع على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الافريقية. تاريخ الإطلاع 24 مارس 2022 على: https://www.entv.dz/

6- بلوافي، م & صديقي، م .(2015) .المنظمات الإقليمية في افريقيا. مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية (36) .ص ص 282-311.

7- جيهان، ع. (2021). منطقة التجارة الحرة القارية ومستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا. متابعات افريقية(13). ص ص32-42.

8- جمال الدين، ح. (23 جوان2021) .الجزائر تعول على أبوابها الحدودية لغزو افريقيا اقتصاديا: صادقت رسميا على اتفاقية التبادل الإفريقي الحر. تاريخ الاطلاع 25 مارس 2022 على إخبارية المغرب الأوسط الجزائرية الإلكترونية: https://elmaghrebelawsat.dz/

9- وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية .(2018) .الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية .الجزائر.

10- وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية .(دون تاريخ). الدبلوماسية الاقتصادية ودعم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين. تاريخ الاطلاع 22 مارس 2022 على: http://www.mae.gov.dz/Les-structures-Ar.aspx

11- وكالة الأنباء الجزائرية. (01 أكتوبر 2020أ). المصادقة بالإجماع على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية .تاريخ الاطلاع 24 مارس 2022 على:
https://www.aps.dz/ar/economie/92934-2020-10-01-13-57-03

12- وكالة الأنباء الجزائرية. (24 سبتمبر 2020ب). منطقة التجارة الحرة الإفريقية ستفتح آفاقا واسعة أمام المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين. تاريخ الاطلاع 05 جويلية 2022 على:
https://www.aps.dz/ar/economie/92620-2020-09-24-12-23-13

13- ولد محمد عيسى، م .(2012) .معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية (دراسة حالة الكوميسا). مجلة الباحث.(10). ص ص23-32.

14- حسنا، ع .(2013) .التكتلات الاقتصادية الاقليمية الإفريقية .مجلة افريقيا قارتنا(6). ص ص1-3.

15- يوسف، ب. (03 أوت 2020). السوق الأفريقية: ملاذ الجزائر الجديد من ألغام الربح المتبادل. تاريخ الاطلاع 15 أفريل 2022 على العين الإخبارية: https://al-ain.com/article/algeria-african market

16- محمد عاشور، م. (سبتمبر 2010). مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا: قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات. مجلة قراءات افريقية (6). ص ص27-40.

17- عبد الحكيم، ح. (17 ديسمبر 2020). المنطقة الأفريقية الحرة: هل تملك الجزائر القدرات التنافسية في أسواق القارة؟ . تاريخ الاطلاع 08 أفريل 2022 على شبكة الجزيرة الإعلامية https://www.aljazeera.net

18- عبد الحميد،ع .(2020) . دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ وأثره على الجانب السياسي والأمني في الجزائر. مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل4(8). ص ص285-296.

19- عبد العزيز بوشا. (18 ماي 2021). انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية: اقتحام للأسواق الافريقية. المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري: القناة الإخبارية الثالثة.

20- فرانس24. (06 فيفري2021). قمة أفريقية افتراضية لبحث النزاعات الداخلية وأزمة فيروس كورون. تاريخ الاطلاع 24 مارس 2022 على: https://www.france24.com/ar

21- Abid Samia.(2021, Decembre). Potentiel d'intégration commerciale de l'Algérie au marché africain : analyse à l'aide du modèle de gravité. Revue Scientifique Avenir économique. 9(1). pp300-315.

22- African Union. (2022, July 23). Operational Phase of The African Continental Free Trade Area Launched. Consulté le march 24, 2022, sur: https://au.int/en/articles/operational-phase-african-continental-free-trade-area-

23- Constitutive Act of the African Union. (2020, July 1). Consulté le March 21, 2022, sur Organization of African Unity (OAU): https://www.refworld.org/docid/4937e0142.html launched

24- Direction Générale des Douanes. (2010). Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie. Algérie.

25- Direction Générale des Douanes. (2012). Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie. Algérie.

26- Direction Générale des Douanes. (2014). Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie. Algérie.

27- Direction Générale des Douanes. (2016). Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie. Algérie.

28- Direction Générale des Douanes. (2018). Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie. Algérie.

29- Direction Générale des Douane. (2020). Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie. Algérie.

30- John , J., Kenneth , L., & Jerry , C. (2008). International Business (éd. 4). china: Peking University Press.

31- Maliszewska, M., & Ruta, M. (2020). THE AFRICAN CONTINENTAL FREE TRADE AREA: Economic and Distributional Effects. USA: World Bank Group.

32- Philomena , Apiko; Sean , Woolfrey; Bruce, Byiers.(2020, December). The promise of the african continental free trade area (AFCFTA). P2. Consulté le july 01 ,2022, sur: https://ecdpm.org/wp-content/uploads/Promise-African-Continental-Free-Trade-Area-AfCFTA-ECDPM-Discussion-Paper-287-December-2020.pdf

33- tralac(trade law centre NPC). (2022, May 03). Status of AfCFTA Ratification. Consulté le March 26, 2022, sur: https://www.tralac.org/resources/infographic/13795-status-of-afcfta-ratification.html